المعالجات التي يقدمها صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء في مواجهة الازمات العالمية خلال ازمة الرهن العقاري ، كوفيد-19

لمى عبد اللطيف
أ.د.علي عبد محمد سعيد
كلية الإدارة والاقتصاد- الجامعة العراقية

ECONOMICS AND ADMINISTRATIVE STUDIES JOURNAL (EASJ)
EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/2.4.2023.16

Treatments provided by the International Monetary Fund to member states in facing global crises during the mortgage crisis, Covid-19

المعالجات التي يقدمها صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء في مواجهة الازمات العالمية خلال ازمة الرهن العقاري ، كوفيد-19

Luma Abd Al-Latiaf *
Prof. Dr. Ali Abd Mohammed
Iraqi University / College of Administration and Economics

لمى عبد اللطيف*
أ.د علي عبد محمد سعيد
الجامعة العراقية / كلية الادارة والاقتصاد

تاريخ الاستلام: 2023/09/29 تاريخ القبول: 2023/10/19 تاريخ النشر: 2023/12/01
Received: 29/09/2023 Accepted: 19/10/2023 Published: 01/12/2023

المستخلص:

يحتل صندوق النقد الدولي موقعاً هاماً في الساحة الدولية باعتباره مؤسسة دولية مهمتها الأساسية نظرياً حماية الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي عن طريق مساعدة بلدانه الأعضاء على الحد من التعرض للأزمات المالية والاقتصادية، وتقديم الدعم المالي لها والوقاية منها او علاجها في حالة عدم التمكن من تفاديها. لذا تهدف الدراسة الى التعرف على دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات واهم التحولات التي حدثت في مهامه عقب كل ازمة، وبناءً على الفرضية تؤدي الأزمات المالية العالمية إلى تغير جانب كبير من سياسات صندوق النقد الدولي. وتتباين النتائج التي سيحققها الصندوق في مواجهة الأزمات بحسب ظروف البلدان وطبيعة اقتصاداتها ومدى استجابتها للحلول التي يقدمها. فقد توصل الباحث إلى إن الصندوق من خلال أنشطته الرقابية يقوم بالإشراف على النظام النقدي الدولي ، ومتابعة التطورات الاقتصادية العالمية ، والمشاركة في التحقق من سلامة السياسات الاقتصادية والمالية لبلدانه الأعضاء البالغ عددها (190) دولة، وإلى جانب ذلك، يسلط الصندوق الضوء على المخاطر التي يمكن أن تهدد استقرار بلدانه الأعضاء ويقدم المشورة لحكوماتها بشأن التعديلات المحتملة على السياسات ، مما يمكن النظام النقدي الدولي من تحقيق هدفه المتمثل في تيسير تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين البلدان، ومن ثم الحفاظ على النمو الاقتصادي .وقد اوصى إلى ضرورة تبني سياسات تؤدي إلى الاستفادة من المساعدات المقدمة من الصندوق في مجالات انتاجية واستثمارية تؤدي إلى تحقيق فائض في موازين المدفوعات وتنمية اقتصادية .

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي، برامج الصندوق، الازمات التجارية

Abstract

The important position occupied by the International Monetary Fund in the international arena as an international institution whose main task, in theory, is to protect global economic and financial stability by helping its member countries to reduce exposure to financial and economic crises, and to provide financial support to them and to prevent or treat them in the event that it is not possible to avoid them. . Therefore, the study aims to identify the role of the International Monetary Fund in dealing with crises and the most important transformations that occurred in its tasks after each crisis. The results that the Fund will achieve in facing crises vary according to the circumstances of countries, the nature of their economies, and the extent of their response to the solutions it provides. The researcher concluded that the Fund, through its supervisory activities, is supervising the international monetary system, following

*Corresponding Author: Luma Abd Al-Latiaf

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/2.4.2023.16

up on global economic developments, and participating in verifying the soundness of the economic and financial policies of its 190 member countries. In addition, the Fund sheds light on the risks that can To threaten the stability of its member countries and advise their governments on possible adjustments to policies, which would enable the international monetary system to achieve its goal of facilitating the exchange of goods, services and capital between countries, thus maintaining economic growth. It recommended the need to adopt policies that would benefit from the assistance provided by the Fund in the areas of productivity and investment leads to achieving a surplus in the balance of payments and economic development.

Keywords: International Monetary Fund, Fund programs, trade crises

المقدمة

أحدثت المستجدات الاقتصادية والمالية التي شهدها النصف الأول من عقد التسعينات من القرن الماضي تحولاً كبيراً في دور صندوق النقد الدولي من خلال تدخله لوضع حد للأزمات المالية العالمية التي هزت وعصفت بالعديد من الاقتصادات والتقليل من آثارها وتضييق المجال على فرص اتساعها وامتداها بإعداده برامج، غير انها لم تكن كافية لوضع حد لهذه الأزمات التي امتدت آثارها الجانبية لتمس الكثير من الاقتصاديات، كما عجزت عن التنبؤ بحدوث هذه الأزمات كما هو الحال بالنسبة للأزمة المالية العالمية، التي احدثت شللاً كبيراً في الكثير من القطاعات الاقتصاد العالمي وكانت سبباً في ابطاء معدلات النمو الاقتصادي، إزاء هذا الوضع الذي عجز الصندوق عن إيقاف انتشاره برزت الدعوة والحاجة إلى اعادة النظر في قواعد إدارة النظام المالي العالمي تحت إشراف صندوق النقد الدولي، وذلك باعتماد إجراءات تصحيحية على آلية عمله ونظامه لجعله قادراً على توفير السيولة والتنبؤ بالأزمات، ولقد تعددت الآراء بين مختلف الدول سواءاً المتقدمة او النامية والمنظمات الاقتصادية الدولية ما يتعلق باتخاذ إجراءات واسعة في الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق، ولقد حاولت الكثير من البلدان الاستفادة والاستعانة بتلك المنظمات في تنفيذ هذه الإصلاحات، ابرزها صندوق النقد الدولي الذي يسعى إلى فرض نمط اقتصادي تحكمه آليات السوق وحرية انتقال رؤوس الأموال والموارد الاقتصادية عموماً وحرية التجارة الخارجية واتباع برامج إصلاحية لمواجهة الاختلالات الهيكلية المتمثلة في اختلال التوازن في الاقتصادي الكلي.

نهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

واجه الاقتصاد العالمي وما زال يواجه ليومنا هذا أزمات مالية جديدة تعصف باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث تهدد استقرارها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ولم تبقى أي دولة بعيدة عن هذا الاضطراب نظراً للانفتاح العالمي الاقتصادي والمالي الذي يشهده العالم اليوم من جهة ونظراً لانضمام اغلب الدول إلى المنظمات الدولية التي تدعو إلى ضرورة انفتاح الأسواق العالمية.

على ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو الآتي:

- ما هو دور التحولات في سياسات صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية ؟

ثانياً: فرضية البحث

تؤدي الأزمات المالية العالمية إلى تغير جانب كبير من سياسات صندوق النقد الدولي. وتتباين النتائج التي سيحققها الصندوق في مواجهة الأزمات بحسب ظروف البلدان وطبيعة اقتصاداتها ومدى استجابتها للحلول التي يقدمها.

ثالثاً: اهمية البحث

تستمد أهمية الدراسة من الموقع الهام الذي يحتله صندوق النقد الدولي في الساحة الدولية باعتباره مؤسسة دولية مهمتها الأساسية نظرياً حماية الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي عن طريق مساعدة بلدانه الأعضاء على الحد من التعرض للأزمات المالية والاقتصادية، وتقديم الدعم المالي لها والوقاية منها او علاجها في حالة عدم التمكن من تفاديها، تأتي أهمية هذه الدراسة من تقييم التحولات وأثرها على البلدان الأعضاء.

رابعاً: أهداف البحث

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/2.4.2023.16

1. التعرف على دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات واهم التحولات التي حدثت في مهامه عقب كل ازمة.
2. تحليل أثر المساعدات التي يقدمها صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء في مواجهة الازمات وعرض مختلف الإصلاحات التي تم استحداثها.

خامساً: منهجية البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في وصف واستعراض الإطار النظري للأزمات المالية ونشؤها وظروف نشوء صندوق النقد الدولي وأهدافه ومختلف سياساته في إدارة الأزمات وأهم أسبابها وتحليل البيانات والمؤشرات المتعلقة بموضوع الازمة المالية والاقتصادية العالمية والإجراءات والتحولات التي اعتمدها الصندوق لمواجهة الأزمات المالية العالمية.

المبحث الأول: نشأة وتأسيس صندوق النقد الدولي

اولا: نشأة وتأسيس صندوق النقد الدولي

ساهمت عدة عوامل في الإسراع في تأسيس صندوق النقد الدولي، بدء باللازمة الاقتصادية العالمية في عام (1929)، مروراً بالحرب العالمية الثانية . ولقد أدت أزمة الكساد الكبير الاقتصادية العالمية إلى انخفاض الإنتاج والاسعار ومستوى التشغيل على المستوى العالمي. وعزز هذا الكساد الاعتقاد بضرورة اضطلاع القطاع العام بدور نشط في الحياة الاقتصادية للدول، كما بدأ المحللون بالتفكير لإيجاد هيئة حكومية دولية تتمتع بصلاحيات كبيرة للحفاظ على النظام المالي الدولي. مع بوادر انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا بإعداد الخطط لإعادة إعمار هذا النظام الدولي الذي دمرته الحرب[1] وهكذا فقد خرج مؤتمر "بريتون وودز " إلى الاتفاق على مجموعة من المبادئ تمثل ابرزها كالآتي[2]:

- ✓ إن سعر الصرف يعد من المسائل ذات الأهمية الدولية، وينبغي العمل على ضمان أسعار الصرف مع امكان تعديلها في بعض الظروف.
- ✓ إن من المصلحة زيادة الاحتياطي من الذهب والعملات الحرة في كل دولة، حتى لا تضطر الدول اتخاذ سياسات قد تضر بالتوازن الداخلي لمواجهة عجز ميزان المدفوعات.
- ✓ ان تحقيق المصلحة السياسية والاقتصادية للعالم يتطلب إيجاد نظام للتجارة متعدد الأطراف وتحقيق القابلية لتحويل العملات.
- ✓ إن أفضل الطرائق لتحقيق هذا التعاون النقدي هو انشاء منظمة دولية ذات وظائف محددة.

كانت مهمة الصندوق المحافظة على ثبات أسعار الصرف، وقد تطورت هذه المهمة تدريجياً ليصبح ليتحول الصندوق من مجرد مانح قروض، إلى واضع شروط ومقترح لسياسات اقتصادية مالية ونقدية خاصة أطلق عليها مسمى (السياسات التصحيحية)، وهي تفرض على البلدان المدينة، وغالبيتها من الدول النامية، على المستويين الكلي والجزئي ,لاقتصاداتها التي تعاني جملة من الأزمات الاقتصادية.[3]

ثانيا: اهداف الصندوق

1. تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق إيجاد مؤسسة دائمة تهيئ الوسائل المناسبة للتشاور والتعاون في حل مشاكل العالم النقدية.
2. العمل على تحقيق ثبات سعر الصرف والمحافظة على نظم الصرف السليمة المتفق عليها بين الأعضاء، وتجنب المنافسة في تخفيض أسعار الصرف.
3. العمل طبقاً لما تقدم على تقليل مدة الاختلال في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء والتقليل من حدته.[4]

---

[1] هبال نجاة، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمات المالية، دراسة حالة اليونان، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، المالية الدولية، جامعة وهران ، الجزائر ، 2016، ص31.

[2] كريمة محمد الزكي ، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي ، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2004، ص:21.

[3] حنان عبد الخضر هاشم ، المؤسسات الاقتصادية الدولية ودورها في النظام الاقتصادي المعاصر، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، مجلد 6، العدد 1، 2004 ، ص: 71.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/2.4.2023.16

4. العمل على تحقيق استمرار استقرار أسعار الصرف، والحفاظ على طرق منظمة للصرف بين عملات الدول الأعضاء، والحذر من التنافس في تقليل قيم العملات.[5]

ثالثا: تطور موارد صندوق النقد الدولي

تتكون موارد صندوق النقد الدولي من حصص الاعضاء، والتي تسددها الدول الأعضاء عند الانضمام او خلال المراجعات الدورية، يضاف إلى ذلك الاقتراض وموارد أخرى متنوعة.

1- الحصص والاشتراكات

تعد الحصص والاشتراكات أبرز مورد من موارد صندوق النقد الدولي، إذ يلزم كل دولة عضو حين انضمامها للصندوق، بدفع مبلغ اشتراك محدد تبعاً لوزن اقتصادها، وحجم انتاجها المحلي الداخلي ومساهمتها في التجارة الدولية.

المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الحصص التي تسددها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو أعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها الحصص، وتتحدد حصة كل دولة بشكل يتناسب مع أهمية هذه الدول في الصندوق وقراراته وسياساته على أساس مساهمتها فيه ، فالهدف من هذه الحصص عموماً هو أن تكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي ، فكلما زاد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج ، وكلما ازداد أتساع تجارته وتنوعها ازدادت حصته في الصندوق ، والحصص تلعب دوراً أساسياً في القوة التصويتية للدول الأعضاء ما دام عدد الأصوات يتبع حجم المساهمة في رأسمال المنظمة من حيث الارتفاع أو الانخفاض.[6]

كل دولة تنظم الى الصندوق يجب أن تسدد حصتها بأن تقدم كل دولة عضو(25%) من تلك الحصة ذهباً و(75%) من عملتها الوطنية ، وكان الذهب يحول إلى حساب الصندوق في البنوك المركزية، أما العملات الوطنية فيتم الاحتفاظ بها من طرف كل دولة عضو في حساب الصندوق في بنوكها المركزية، وتوضع هذه الأموال تحت تصرف الصندوق في شكل قسيمات صادرة من البنك المركزي أو الخزينة العمومية.[7]

2.الاقتراض

تضاعف أجمالي موارد صندوق النقد الدولي والمستمدة من حصص العضوية عن طريق أجراء الزيادات في الحصص في إطار المراجعة الرابعة عشر، إلا أن الموارد المقترضة لا يزال لها اثر كبير بوصفها موارد مكملة للموارد المستمدة من الحصص.[8]

3. **مبيعات الذهب وموارد اخرى** إنَّ استعمال الذهب في عمليات وتعاملات الصندوق، يشترط قراراً مدعماً بنسبة(85%) من القوة International Monetary Fund التصويتية، ويمتلك الصندوق حوالي(3217) طن من الذهب، وقد قيمت ممتلكات الصندوق من الذهب بسعر السوق الحالي (25,2) مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة، وقد قام الصندوق ببيع الذهب في مناسبات عديدة أهمها في الفترة ما بين عامي (1976-1980) عندما باع الصندوق ثلث احتياطاته.[9]

---

[4] وسام نعمت إبراهيم السعدي، صندوق النقد الدولي ودوره في تحقيق متطلبات النظام الدولي الجديد دراسة قانونية دولية في ظل احكام القاون الدولي المالي، ط1، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، العراق ، جامعة الموصل ،2020 ، ص: 57 ، 58.

[5]عبد الرزاق غازي النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية ، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،2006، ص:91.

[6] عطوان مروان، أزمات الذهب في العلاقات الدولية النقدية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،1996، ص: 15.

[7] بسام حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003 ، ص: 108.

[8] صندوق النقد الدولي، بناء مستقبل مشترك، التقرير السنوي 2018، ص: 46، تاريخ الاطلاع2022/2/11 متاح على الموقع https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2018/eng/assets/pdf/imfannualreport2018ar.pdf

[9] عز الدين بولحبل، المؤسسات المالية واشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر ، 2010، ص: 56.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/2.4.2023.16

إلى جانب الموارد المذكورة اعلاه، تعد الفوائد والرسوم من اهم الموارد التكميلية، والتي تتولد جراء اقراض الصندوق لبلدانه الأعضاء ال(188)، فعادة ما تكون قيمة الرسوم (0,5 %) سنوياً من قيمة القرض، أمّا سعر الفائدة للصندوق فهو مرتبط بالسوق، ويسمى بمعدل الرسم الأساسي وهو معدل الفائدة في السوق المطبق على حقوق السحب الخاصة.[10]

وبناءً على ذلك فإن للصندوق مجموعتين من الاتفاقيات الاقتراض وهي كالاتي:

أ- اتفاقيات الاقتراض الدائمة على أساس متعدد الأطراف: لدى الصندوق نوعان هما:

- **الاتفاقات العامة للاقتراض (GAB)** : انشأت عام (1962) وهي اتفاق اقتراض يمكن أن يلجأ اليه الصندوق إذا تبين إن موارده أقل من احتياجات الدول الاعضاء حيث اتفق الصندوق مع حكومات (11) بلداً على اتاحة موارد للصندوق، وصل حجمها إلى نحو ستة مليارات وحدة حقوق سحب خاصة، ثم توسعت عام (1983) ليصل حجمها إلى (17) مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة.[11]

  ولن يتم تجديد القرار المعني بالاتفاقات العامة للاقتراض عند انتهاء فترتها الاخيرة في (25 كانون الثاني) (2018) ويأتي هذا بعد اتفاق المشاركين في الاتفاقات العامة للاقتراض بالأجماع على السماح بتوقف العمل بهذه الاتفاقات بعد انتهاء مدتها الحالية .[12]

- **الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB):** في اعقاب الأزمة المالية المكسيكية، زادت الحاجة إلى موارد إضافية للصندوق ليتمكن من مساعدة اعضائه في المستقبل، ما دفع مجموعة السبعة لدعوة مجموعة العشرة وغيرها من البلدان إلى وضع ترتيبات جديدة إلى تلك المتاحة بموجب اتفاقات (GAB)، وفي عام (1997) اعتمد المجلس التنفيذي قرارا بإنشاء الاتفاقات الجديدة للاقتراض الذي أصبح ساري المفعول في تشرين الثاني عام (1998). وعقب الأزمة المالية الاقتصادية العالمية (2008)، تم توسيع نطاق الاتفاقات الجديدة للاقتراض ليصل الحد الأقصى للموارد المتاحة للصندوق بموجبها (370) مليار وحدة حقوق سحب خاصة، مقابل (34) مليار وحدة حقوق سحب خاصة في (1998)، وقد دخلت هذه الاتفاقات حيز التنفيذ في أذار(2011) ، وفي عام (2016) ، تم ترحيل جزء من هذه الموارد إلى حصص العضوية بعد إن أصبحت إصلاحات عام (2010) سارية المفعول ليصل المبلغ الاجمالي للصندوق إلى (182) مليار وحدة حقوق سحب خاصة.[13]

تم تجديد المجموعة الحالية من الاتفاقيات الجديدة المبرمة في إطار الاقتراض في عام (2016) وأصبحت سارية لمدة خمس سنوات من عام (2017) إلى عام (2022).

ب- الاتفاقات الثنائية : لدى الصندوق اتفاقات الاقتراض الثنائي، والتي تمثل خط الدفاع الثالث لصندوق النقد الدولي المبرمة بموجب إطار الاقتراض (2016)، تتيح للصندوق الإبقاء على إمكانية حصوله بصفة مؤقتة على اقتراض من البلدان الأعضاء، وتنتهي جميع اتفاقات الاقتراض بموجب اطار عام (2016) بحد أقصى في 31 كانون الثاني (2020) على أن يكون تاريخ انتهائها المبدئي في31 كانون الثاني عام (2019)، ويمكن تمديدها لعام بموافقة الدائنين واعتبارا من 30 نيسان(2018)، التزم(40) بلدا عضوا بتقديم اقتراض ثنائي تبلغ قيمته (316) مليار وحدة حقوق سحب خاصة، ما يعادل(455) مليار دولار امريكي.[14]

المبحث الثاني: برامج وسياسات صندوق النقد الدولي

تمثل برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي حزمة متكاملة من سياسات اصلاح الاقتصاد الكلي تنفذ في المدى القصير والمتوسط والطويل تتضمن تلك البرامج عدداً من السياسات التي تستهدف تحفيز كل من جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي بهدف احتواء العجز الداخلي والخارجي وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، تشمل هذه البرامج على نوعين : الأول سياسات التثبيت او الاستقرار الاقتصادي ، إذ تتمثل بحزمة من الإجراءات التي

---

[10] رمضاني محمد، اثر السياسات الاشرافية لصندزوق النقد الدولي على تكييف السياسات النقدية للدول النامية، أطروحة دكتوره في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2012، ص: 153.

[11] International Monetary Fund," IMF Standing Borrowing Arrangements", **Factsheets**,October 00,2017, http:// www.imf.org/ en/ About/ Factsheets/ Sheets/2016/08/05/17/55/ IMFStanding Borrowing Arrangements.

[12] التقرير السنوي لصندوق لنقد الدولي، ،2018، مصدر سابق، ص: 46.

[13]، "IMF Standing Borrowing Arrangements"،Op. cit.

[14] التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، 2018، مصدر سابق، ص:46.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/2.4.2023.16

تستهدف تحقيق التوازن بين جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية من خلال مستويات الطلب الكلي باستعمال كل من السياسات المالية والنقدية وسعر الصرف. الثاني هي سياسات التكييف الهيكلي والذي يسعى إلى تحقيق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية بما يساعد على زيادة العرض الكلي وهذه تستهدف تعبئة الموارد الاقتصادية عن طريق السياسات المالية والنقدية والائتمانية، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك توجه نحو زيادة مستويات الصادرات وترشيد دور الحكومة في الاقتصاد[15].

ويعد الإصلاح الاقتصادي لبرامج الصندوق حزمة من القوانين والإجراءات التي تتبعها الحكومة في اقتصاد معين يعاني من اختلال التوازن الداخلي والخارجي ، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف تنموية[16] .

ويعرف صندوق النقد الدولي الإصلاح الاقتصادي بالتكييف الهيكلي، أي تكييف الهيكل الاقتصادي وبتعبير آخر التصحيح الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، وهي منعطف جديد في الحياة الاقتصادية الدولية[17].

يسعى الصندوق إلى تحقيق الاستقرار والتوازن والقضاء على العجز في ميزان المدفوعات، ولتحقيق ذلك قام الصندوق بوضع برامج للقضاء على العجز اهمها:

اولاً: برنامج التثبيت الاقتصادي

ويهدف هذا البرنامج إلى استعادة التوازن في الاقتصاديات الكلية في البلدان التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات من خلال سياسات مالية ونقدية وسياسة لأسعار الصرف ، وكذلك استعادة التوازن في الأجل القصير ولذلك فإن مدة برامج التثبيت عادة ما تكون بين عام وعامين، وهي تمثل مشروطية الصندوق التي يتم الاتفاق عليها في خطاب الدولة المعنية مع المدير ، وتعد سياسة التثبيت الاقتصادي من عمل صندوق النقد الدولي وتستند سياسات التثبيت الاقتصادي على السياسات المالية والسياسات النقدية ، تلك الأدوات التي استعملها في معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات[18].

1. **السياسة المالية :** احدى الأدوات الرئيسة لبرنامج وسياسات التثبيت الاقتصادي وتركز الأدوات المستعملة فيها على زيادة الإيرادات العامة وتخفيض الانفاق الحكومي لتخفيض عجز الموازنة، وتقليل مستوى التضخم، وكذلك يتم تخفيض الانفاق الحكومي بتخفيض الاعانات وتخفيض الانفاق الاستثماري الحكومي وإعادة هيكلة العمالة في القطاع الحكومي مثل تخفيض الأجور والتشغيل في القطاعات الضرورية وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص، ولا سيما في مجال قطاع الصناعة التحويلية واقتصار دور الحكومة على الاستثمار في البنى التحتية وتصفية مشاريع القطاع العام الخاسرة من خلال إتباع نظام تحويل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص بأسس قانونية واقتصادية سليمة أو إعادة هيكلتها على أسس اقتصادية يكون هدفها تحقيق الأرباح طبقا لرؤية صندوق النقد الدولي[19].
2. **السياسة النقدية :** تهدف السياسة النقدية إلى خفض الطلب الكلي، وذلك بتقييد الائتمان المصرفي الذي يحدده المصرف المركزي بقصد التأثير في الطلبي المحلي، ومستوى التضخم والطلب على النقد الأجنبي، وبالتالي فإن خفض الطلب المحلي يستلزم سياسة نقدية انكماشية تركز على عدم زيادة الائتمان المحلي، كما إن رفع أسعار الفائدة يشجع الادخار ويقلص الانفاق ويؤدي إلى جذب رؤوس الأموال وبالتالي إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات، لكن في حالة كون دولة تعتمد أسعار صرف ثابتة وحرية انتقال رؤوس الأموال، فإن ارتفاع الرصيد الأجنبي يؤدي إلى زيادة عرض النقد بحيث تصبح آثار

---

[15] محمد إسماعيل وهبة عبد المنعم، دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي في الدول العربية (2016,2000)، صندوق النقد العربي ، الامارات العربية المتحدة , 2018 ، ص: 49.

[16] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، مصر، 2003 ، ص:210.

[17] World Bank Development Report,2004,p26

[18] إبراهيم مرعي العتيقي، سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم، الطبعة الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2006 ، ص:100.

[19] رمزي زكي، الاحتياطات الدولية والازمة الاقتصادية في الدول النامية، الطبعة الأولى ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، مصر,1995، ص:214.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/2.4.2023.16

السياسة النقدية في الاجل القصير أكبر من الأجل الطويل لان انخفاض مستوى الطلب يؤدي إلى انخفاض استغلال الطاقات وارتفاع مستوى البطالة[20]

إنَّ أبرز سياسات برنامج صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي في البلدان النامية ،هي تثبيت سعر الصرف للعملة المحلية، إذ إن الصندوق من خلال برامجه يطلب من تلك الدول تخفيض قيمة العملة المحلية ليزيد من الصادرات ويخفض من الاستيرادات، وهذ يؤدي إلى تقليص العجز في ميزان المدفوعات بمعنى إن خفض قيمة العملة يؤدي إلى خفض أسعار السلع المحلية فيرتفع الطلب الأجنبي عليها وان تخفيض سعر الصرف يجعل أسعار الاستيرادات اكبر عند تقيمها بالعملة المحلية مما يخفض الطلب ويؤدي بدوره الى تنخفض الاستيرادات فيتحسن ميزان المدفوعات في ذلك الاقتصاد[21].

لسياسات التثبيت الاقتصادي عدة انتقادات منها صعوبة معرفة استجابة الصادرات والاستيرادات إلى تخفيض سعر الصرف ، ولا يمكن التنبؤ بها بدقه، كما إن برامج التثبيت له آثار سلبية في المستوى المعيشي لأفراد المجتمع فانخفاض الانفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري يؤدي إلى تزايد الفقر ومستوى معدلات البطالة وانخفاض الأجور، وبالتالي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، في حين يؤدي تحرير الأسعار إلى ارتفاع أسعار السلع في الأسواق المحلية من جراء رفع الدعم عن السلع الضرورية ، كما ان تحقيق أسعار صرف حقيقية يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة في الأسواق المحلية وانخفاض القوة الشرائية للأفراد[22].

ثانياً: سياسة التكييف الهيكلي

تعد سياسة التكييف الهيكلي التي أهتم بها الخبراء في البنك الدولي والتي يقدمها إلى الدول التي تعاني من اختلالات واضطرابات اقتصادية نتيجة السياسات الداخلية الخاطئة أو الصدمات الاقتصادية الخارجية لتحقيق اهداف تعتمد على آلية السوق والحد من دور الحكومة في النشاط الاقتصادي وقد ارتبطت هذه التغيرات في الاجل الطويل واهتمت بجانب العرض والسعي نحو معالجة الاختلالات الهيكلية لتلك البلدان التي تتصف بعدم قدرتها على المنافسة الدولية ، وتتوقف استجابة هذه الاقتصادات لمثل هذه التغيرات على مرونة الجهاز الإنتاجي وفاعلية السوق المحلي بالإضافة الى العوامل الخارجية منها:

1. **التعديل الهيكلي**

إن القضاء على مختلف الاختلالات التي تشوب الاقتصاد والتغلب على ظاهرة الركود الاقتصادي من أجل تطوير البنية التحتية للاقتصاد وإعادة هيكلته من أجل الاندماج الاقتصادي، وإيجاد التوازن بواسطة مجموعة من الإجراءات الهيكلية والتنظيمية تستمد قدرتها من برنامج سياسة التعديل الهيكلي[23]

يأتي تنفيذ هذه السياسة بعد البدء في سياسات التثبيت، وهي سياسات للمدى المتوسط والطويل تركز على عناصر البناء الاقتصادي للدولة على المستوى القطاعي وتشمل إعادة هيكلة القطاع العام من خلال عملية الخصخصة وتحرير السياسات السعرية ، وإزالة كافة العوائق امام القطاع الخاص[24].

2. **الإنذار المبكر**

في إطار سعي الصندوق لاستشعار الأزمات والتنبؤ بوقوعها لجأ هذا الأخير إلى اعتماد نماذج من الإقتصاد القياسي تعرف بنماذج الإنذار المبكر، والذي يعتمد في التحليل والتنبؤ بوقوع الأزمات على مجموعة من المتغيرات والبيانات التاريخية لمدة زمنية تتراوح بين(12 شهر و 24) شهر والتي تؤدي إلى إحداث الأزمة وأهمها[25]

---

[20] حسين خليل، سياسات التصحيح الهيكلي، كتاب السياسات العامة ، الطبعة بلا ، الجزء الأول ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، لبنان،2006 ، ص: 26.

[21] د. صلاح زين الدين، الاقتصاد الدولي، مكتبة دار الشعب ، طنطا ، جمهورية مصر العربية ،1977 ، ص: 270.

[22] سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي ، الطبعة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد، 2002 ، ص:20.

[23] مدني ، بن شهرة ، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية ، دار هومه ، الجزائر ، 2006 ، ص:21.

[24] مصدر سبق ذكره، ص: 105.

[25] لطرش ذهبية ، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والإقتصادية العالمية ، جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر، 2009، ص:6،7.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/2.4.2023.16

- ✓ نسبة الدين قصير الأجل إلى احتياطات النقد الأجنبي.
- ✓ الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي بالنسبة للاتجاه السائد.
- ✓ العجز في الحساب الجاري للمعاملات الخارجية.

كلما ارتفعت قيمة متغير من هذه المتغيرات إزداد احتمال وقوع الأزمة وهنا يتدخل الصندوق بمنح المهلة الكافية لتبني السياسة التصحيحية، ويستند الصندوق في استشعار الأزمة والتنبؤ بوقوعها إلى مجموعة من المؤشرات أهمها:

أ. وسائل مراقبة السيولة:

يعد صندوق النقد الدولي أن نقص الإحتياطي من السيولة من المؤشرات الرئيسة للتنبؤ باحتمال حدوث أزمة العملة، خاصة في ظل عدم قدرة الاقتصاد على الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية وهروب رؤوس الأموال بسبب الشكوك القائمة حول عدم صلاحية السياسات المحلية، في هذه الحالة يؤكد الصندوق على ضرورة وضع التقديرات الآتية :

- ✓ احتياجات الاقتصاد من التمويل الخارجي، بما في ذلك عجز الحساب الجاري والتزامات الديون التي يحل موعد استحقاقها في أجال لاحقة والأموال المحولة من طرف المقيمين إلى الخارج.
- ✓ مختلف مصادر التمويل المضمونة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتراض من الأسواق المالية في شكل سندات وقروض مضمونة والتمويل الرسمي.

ب. **الفجوة التمويلية المتبقية:** هذه الحالة تتطلب تجميع البيانات بصورة منتظمة وترتيبها في جداول تحدد الإحتياجات التمويلية التي يعتمد عليها في فحص وتدقيق احتياجات التمويل العالمية وحجم الطلب على موارد صندوق النقد الدولي.

ج. **نبض السوق :** يعتمد هذا النوع من التقييم على المعلومات المتعلقة بالأسواق المالية في البلدان الناشئة بتحديد مخاطر التسديد وتحليل سلوك السوق لمساعدة الدول على إمكانية استخدام سياسات مالية توسعية تساعد على مواجهة بعض الآثار السلبية للأزمة[26]

د. **التطلع إلى المستقبل:** لتسهيل عملية التنبؤ بحدوث الأزمات يحاول واضعي السياسات الاقتصادية اتخاذ واعتماد مجموعة من الإجراءات لتفادي وقوعها بمجرد ظهور بوادرها، ويتدخل صندوق النقد الدولي لمتابعة مدى سلامة القطاع المالي في هذه البلدان ومدى التزامها بالمعايير والمقاييس الدولية لزيادة قدرته على التنبؤ بحدوث الأزمات ومواجهتها، لكن بالرغم من ايجابيات هذه البرامج في بعض النواحي وأهميتها إلا أنها تميزت بجمع كل البلدان والأزمات في سلة واحدة وإهمالها لحجم كبير من المعلومات .

3. اختبار الإجهاد

تعد برامج اختبار الإجهاد من أهم الأدوات المستخدمة في إدارة المخاطر واختبار السلامة المالية وتقدير نقاط القوة ونقاط الضعف للنظم المالية التي يجريها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك الدولي للأنشاء والتعمير منذ (1999)، حيث تحاول قياس مدى حساسية مجموعة من المؤسسات والنظام المالي بأكمله لصدمة معينة بدارسة وقياس التغير الحاصل في المحفظة ، والناتج عن التغيرات في عوامل المخاطرة[27] .

ثالثاً: اسباب فشل برامج التصحيح الاقتصادي

[26] لطرش ذهبية، مصدر سبق ذكره، ص7،8.

[27] لطرش ذهبية، مصدر سبق ذكره، ص: 7، 8.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/2.4.2023.16

يعود فشل برامج التصحيح الاقتصادي التي يدعمها صندوق النقد الدولي، في عدد لا يستهان به من الدول المطبقة لتلك البرامج، إلى مجموعة من الاسباب، أبرزها الاتي[28]:

1) إن غالبية برامج التصحيح كانت مصممة أصلا لتلائم اقتصادات ذات كفاءة عالية في الجانب المؤسسي وهو ما تفتقر إليه غالبية الدول النامية، حيث إن هذا يعني عدم القدرة على إحداث الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة.

2) عادة ما تؤدي برامج التصحيح التي طبقت في الدول النامية المثقلة بالديون إلى انهيار مالي، وذلك للأسباب الآتية:

أ. أفضت إجراءات التكييف الانكماشية إلى ضغوط على الانشطة الاقتصادية، وبالتالي استنزاف حصيلة الدولة من الضرائب المفروضة على الدخول العالية وعلى مختلف الارباح، الامر الذي يتسبب في زيادة عجز الموازنة .

ب. وفقاً لمتطلبات جانب زيادة العرض الكلي فإن التخفيض الحاد في قيمة العملة الوطنية زاد كذلك من تكلفة واردات القطاع العام، إلى جانب تفاقم الضغوط التضخمية.

ج. إن جملة الإجراءات المتبعة تعمل على تخفيض الضرائب المتأتية من الواردات خصوصاً تلك الإجراءات المتعلقة بتخفيض حجم الواردات كإجراء لتقليل عجز ميزان المدفوعات، كذلك إجراء تخفيض الرسوم الجمركية بهدف تفادي نزعة الحماية وما يترتب عليها من شحة مالية.

3) لم تكن الاصلاحات الهيكلية كافية لتحقيق التنمية المستدامة وذلك لقصور في متغيرات اقتصادية أخرى (البنية الاساسية، المؤسسات الفاعلة، التخلف في رأس المال البشري ...الخ) والتي تعد مكملا ضروريا لتلك الاصلاحات .

4) تشكل الظروف السياسية والإقليمية غير المواتية في غالبية الدول النامية عائقاً أمام انسيابية تطبيق منهاج برامج التصحيح .

5) ارتفاع أعباء خدمة الدين العام الخارجي .

6) الانعكاس السلبي للانخفاض العالمي لأسعار النفط خلال سنوات معينة على حجم المبادلات التجارية مع الدول المصدرة للنفط .

7) تجاهلت غالبية برامج التصحيح دور العوامل الخارجية وتأثيرها في مشكلات عدم التوازن في ميزان المدفوعات، مثل تدهور شروط التبادل التجاري، وزيادة أسعار الفائدة على الاقتراض الدولي، وتزايد خدمة القروض الاجنبية، وتقلبات أسعار الصرف، وموجات الكساد العالمي. وبالتالي، كان لتلك المشكلات تأثيراتها السلبية على سير البرامج التصحيحية .

8) اتساع حجم الآثار الاجتماعية للتصحيح وانعكاساتها السلبية، رغم كل المحاولات التي قام بها الصندوق لاحتوائها وتقليل حجمها، عن طريق المساعدة في وضع برامج للضمان الاجتماعي، ومحاولة توسيع شبكات الأمان والمساعدات للفقراء، إلا أن التضخم الناجم عن تلك السياسات كان سبباً في انخفاض الدخل الحقيقي للفقراء، بل إن الأمر تعدى ذلك إلى انضمام أفراد جدد إلى شريحة الفقر بالإضافة الى شيوع ظاهرة البطالة.

ثالثاً: ايجابيات وسلبيات إجراءات صندوق النقد الدولي

رغم الدور الفعال والايجابي الذي قام به صندوق النقد الدولي، فإن سياسته تشوبها العديد من المشاكل التي تعيق عمله كمؤسسة دولية هدفها تنمية الاقتصاد الدولي والمحافظة على التوازن النقدي، لذلك كان لابد من اقتراحات تحسن من عمل الصندوق، وتضع سياسته على المسار الصحيح ولذلك سوف نتناول بعض الإيجابيات والانتقادات الموجهة الى برامج للصندوق.

1) ايجابيات عمل صندوق النقد الدولي [29]

[28] طارق سامي حنا خوري، دور صندوق النقد الدولي في التأثير على القرارات السياسية والاقتصادية للدولة (1989–2017)، الاردن حالة الدراسة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الاردن، 2018، ص: 78،80

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/2.4.2023.16

حقق الصندوق من خلال عمله وسياسته الكثير من الآثار الايجابية في مساعدة الدول الأعضاء في معالجة المشكلات التي تعترضها والخاصة باختلال موازين مدفوعاتها وبشكل خاصة منها الإختلالات في موازين مدفوعات الدول المتقدمة ذات الطبيعة المؤقتة قصيرة الأجل ويمكن إجمال اهم هذه الإيجابيات بالآتي:

1) المساهمة في علاج العديد من الأزمات المالية التي اعترضت العديد من الدول خاصة تلك التي حصلت في الأسواق المالية والنقدية وفي عمل إقتصاديات هذه الدول.

2) تقديم الاستشارة للدول الأعضاء من أجل تنمية إقتصادياتها.

3) مساندة اقتصادات الدول وادارتها والمساعدة في رسم السياسة الاقتصادية الكلية وتنفيذها بكفاءة عن طريق تقديم التمويل والخبرة والمشورة ذات الصلة بذلك.

الثاني: الانتقادات الموجهة للصندوق

من بين الانتقادات الموجهة لصندوق النقد الدولي: [30]

1) إن صندوق النقد الدولي جاء ليخدم مصالح الدول الرأسمالية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية واروبا الغربية كما يتضح من خلال مسيرته الطويلة.

2) تقييد البلدان المدينة بحزمة من السياسات الرأسمالية المعبر عنها بوصفة الصندوق التي تجهز على أخر الآمال المرجوة من مساعدات الصندوق لاجتياز الأزمة لان نتائجها السلبية واضحة كالفقر والبطالة والمديونية.

3) تشديد الخناق على البلدان النامية بما يخدم مصالح الدول الرأسمالية من خلال آليات الإقراض والتبادل الدولي.

4) عدم كفاية القروض التي يقدمها الصندوق للدول وضعف التسهيلات وشروطها القاسية أحياناً وكذلك عدم واقعية بعض الحلول المقدمة لهذه الدول مع أوضاعها الاقتصادية.

المبحث الثالث: المساعدات التي يقدمها صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء

يساعد صندوق النقد الدولي اعضاءه عن طريق ما يلي:

- ✓ استعراض التطورات المالية والاقتصادية الوطنية والعالمية ومتابعتها، وتقديم المشورة للأعضاء بشأن سياساتهم الاقتصادية.
- ✓ اقراض الأعضاء بالعملات الصعبة لدعم سياساتهم المعنية بالتعديل والإصلاح التي تستهدف تصحيح مشكلات ميزان المدفوعات وتشجيع النمو القابل للاستمرار.
- ✓ تقديم مجموعة كبيرة ومتنوعة من اشكال المساعدة الفنية وتوفير التدريب للعاملين في الحكومات والبنوك المركزية، وذلك في مجالات اختصاص الصندوق وخبراته.

اولاً: الإقراض لمساعدة البلدان المتعثرة

يقدم صندوق النقد الدولي قروضاً بالعملات الاجنبية للبلدان التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات، ومن شأن هذه القروض أن تخفف من صعوبة التصحيح الذي يتعين على الاقتصاد المعني اجراؤه للتوفيق بين انفاقه ودخله بغية معالجة المشكلات التي يواجهها على صعيد ميزان المدفوعات، كذلك تستهدف هذه القروض دعم السياسات، بما في ذلك الإصلاحات الهيكلية، التي يمكن أن تحسن مركز ميزان المدفوعات وآفاق النمو على أساس دائم[31].

---

[29] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى ، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2004 ، ص:321،322.

[30] أسامة محمد إبراهيم، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، بحث دبلوم الدراسات الضريبة، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر ، 2015، ص: 21،23.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/2.4.2023.16

ومن بين اهم اشكال القروض والتسهيلات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي إلى الدول الأعضاء نذكر ما يأتي:

1. الشرائح الائتمانية وتسهيل الصندوق الممدد

الشرائح الائتمانية تشير إلى حجم عمليات الشراء (المبالغ المصروفة) من حيث تناسبها مع حصة عضوية الدولة العضو في الصندوق، على سبيل المثال، المبالغ المصروفة حتى(25%) من حصة عضوية الدولة العضو هي مبالغ مصروفة في إطار شريحة الائتمان الأولى وتقتضي من البلدان الأعضاء ابداء ما تبذله من جهود معقولة للتغلب على مشكلاتها المتعلقة بميزان المدفوعات، أمّا طلبات صرف مبالغ تتجاوز نسبة(25%) فيطلق عليها سحوبات في الشرائح الائتمانية العليا، ويتم صرفها في شكل أقساط مع تحقيق المقترض بعض الاهداف المقررة المتعلقة بالأداء، وعادة ما تقترن مثل هذه المبالغ المصروفة باتفاقات الاتية [32]:

أ. **اتفاق الاستعداد الائتماني (1952) :** الغرض منه مساعدة متوسطة الاجل للبلدان التي تعاني من مشكلات متعلقة بميزان المدفوعات ذات طابع قصير الاجل، ومن شروطه اعتماد سياسات تقوم بتوفير الثقة لإمكانية حل مشكلات ميزان المدفوعات في الدولة العضو خلال فترة زمنية معقولة

ب. **. تسهيل الصندوق الممدد (الاتفاقات الممددة) (1974) :** هي مساعدات طويلة الأجل الغرض منها دعم الإصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء لمعالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات ذات الطابع طويل الأجل، من شروطها اعتماد برنامج لمدة تصل إلى اربع سنوات، بجدول اعمال هيكلي، مع بيان سنوي تفصيلي للسياسات المتبعة في الاثنا عشر شهراً التالية.

ج. خط الائتمان المرن (2009): أداة مرنة في سياق الشرائح الائتمانية لمعالجة جميع المشكلات المتعلقة باحتياجات ميزان المدفوعات، سواءا المحتملة او الفعلية، من شروطها اساسيات اقتصادية كلية سابقة، وأطر للسياسات الاقتصادية وسجلات أداء على مستوى السياسات تتسم بالقوة البالغة.

د. خط الوقاية والسيولة (2011) : وهي أداة للبلدان التي تتميز بأساسيات وسياسات اقتصادية سليمة، ومن شروطها قوة أطر السياسات والمركز الخارجي والقدرة على النفاذ إلى الأسواق، بما في ذلك سلامة أوضاع قطاع المال.

ثانياً: التسهيلات الخاصة

بالنسبة للتسهيلات الخاصة ، انشأ الصندوق العديد منها ، لعل أهمها تسهيل التمويل التعويضي ، والتسهيل التمويلي للمخزونات الاحتياطية والذي لم يستعمل منذ عام (1983) [33] ، وفي الوقت الحالي يوجد تسهيل خاص واحد يدعى " أداة التمويل السريع " .

أنشأت هذه الأداة عام (2011) لتحل محل سياسات المساعدة في حالات الطوارئ وتوسيع نطاق تطبيقها. وتقدم هذه الأداة مساعدات مالية سريعة بشروط محدودة لكل البلدان الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية عاجلة. تخضع الموارد المتاحة من خلالها لحد أقصى- سنوي قدره (50%) من قيمة حصة البلد المعني، بحد تراكمي قدره (100%) من قيمة الحصة، ويتم السداد في غضون (3,25) إلى (5) سنوات .[34]

ثالثاً: التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل في ظل الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر

انشأت تسهيلات الإقراض الميسر الجديدة للبلدان منخفضة الدخل بدعم من الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر، ودخلت حيز التنفيذ عام (2010) كجزء من عملية إصلاح أوسع نطاقاً لجعل الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق أكثر مرونة وملائمة لمختلف احتياجات البلدان منخفضة الدخل، وفي عام (2013)، تم تنقيح هذه التسهيلات لتعزيز ملائمتها للبلدان منخفضة الدخل وإضفاء مزيد من المرونة على الدعم المقدم من الصندوق. وتمت زيادة حدود الاستفادة من الموارد والمعايير المتعلقة بها بنسبة الضعف تقريباً بمستويات ما قبل الأزمة، كما أصبح التمويل بشروط أكثر يسراً، مع مراجعة أسعار الفائدة مرة كل عامين (وهي تبلغ صفر% حتى نهاية عام 2014)، وتأتي التسهيلات المقدمة إلى البلدان الأعضاء المنخفضة الدخل كالآتي:

---

[31] محمد عبد الله شاهين، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة، 2017، ص:26،27.

[32] دغنوش منى، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمة المالية والاقتصادية العالمية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية واقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،2013 ، ص: 49 .

[33] Abert ondo Ossa,1999, Economie monetaire internationale,edition ESTEM,paris, 1999. P:171.

[34] صندوق النقد الدولي , التقرير السنوي لسنه 2014 ص: 32،33.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/2.4.2023.16

1) **تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية (2006):** الغرض منه توفير مساعدات قصيرة الأجل لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات والناشئة عن صدمات خارجية.

2) **التسهيل الائتماني الممدد (2010):** يأتي التسهيل الائتماني الممدد خلفاً لتسهيل النمو والحد من الفقر باعتباره أداة الصندوق الأساسية لتوفير الدعم متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية على المدى المتوسط.

3) **تسهيل الاستعداد الائتماني (2010)** : يهدف لحل مشكلات ميزان المدفوعات وتلبية الاحتياجات الوقائية على المدى القصير، ومن شروطه عقد اتفاقات في ظل تسهيل الائتماني تتراوح مدته بين(12و 24) شهرا .[35]

4) **التسهيل الائتماني السريع (2010)**: تتيح هذه الأداة مساعدات مالية سريعة بشروط محدودة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات عاجلة، ويأتي هذا التسهيل في خطوة لتبسيط اجراءات المساعدات العاجلة التي يقدمها الصندوق.

وبالنسبة لأسعار الفائدة بموجب التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل فيتم مراجعتها مرة كل عامين حيث كانت (صفراً%) حتى نهاية عام (2014).

على الرغم من أن مثل هذه التسهيلات الجديدة تمثل تعديلاً جوهرياً في درجة المرونة التي تتصف بها التسهيلات الائتمانية المقدمة من جانب الصندوق ،إلا أن مثل هذه التسهيلات، تقتصر فقط على حالة الدول ذات الأداء الاقتصادي المرتفع ، والتي تملك مؤشرات اقتصادية كلية ملائمة ، أمّا الاقتصاديات الضعيفة أو ذات الملاءة المالية غير المناسبة ، وهي أكثر الدول الأعضاء حاجة إلى تسهيلات الصندوق ، فلا سبيل أمامها للتمتع بمثل هذه التسهيلات المرنة[36]

5) التسهيلات الفنية والتدريب:

يهتم الصندوق بتقديم المشورة والمساعدات الفنية والتدريب بشأن صياغة السياسات الاقتصادية والمالية لمعظم بلدنه الأعضاء وتنفيذها، مستفيدا بذلك بالخبرات التي اكتسبها عبر خبراءه الاقتصاديين المنحدرين من شتى الجنسيات، ففي السنة المالية (2014) غطت المساعدة الفنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي مجموعة كاملة من المواضيع المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي الكلي ، والاستقرار المالي ، قدمتها أساساً أربع إدارات متواجدة ضمن هيكل الصندوق ، وهي الشؤون المالية العامة ، الإدارة القانونية ، إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية ، وإدارة الإحصاءات.[37]

اتخذ صندوق النقد الدولي عدة إجراءات لتحسين سياسته في تقديم المساعدة الفنية على النحو الآتي: [38]

اولاً: إنشاء صناديق ائتمانية لدعم المساعدة الفنية: إذ تمتع الصناديق المقترحة بالعديد من المزايا مقارنة بالأشكال التقليدية للمساعدة بالنسبة للدول المستفيدة، تعمل هذه المساعدات على توسيع نطاق المشاريع والموارد المتاحة لبناء القدرات، حيث توصل صندوق النقد الدولي بعد مباحثاته مع المانحين إلى إنشاء عدة صناديق ائتمانية لتغطية العديد من الموضوعات، من أبرزها:

1. أنشطة غسل الأموال التي يمكن أن تسبب تشوهات خطيرة في الاقتصاد الكلي.

---

[35] تفاحة بودادي و خديجة بوداب، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الازمات المالية – دراسة حالة الازمة المالية العالمية 2008 وأزمة الديون السيادية الاوربية، رسالة ماجستير في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى(جيجيل) ، الجزائر، 2015، ص: 131، 132.

[36] قريدة معمر، أهمية إصلاح صندوق النقد الدولي في تفعيل أداء النظام المالي العالمي ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ،2017، ص:23.

[37] صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لسنه،2014، ص: 45 .

[38] محمد الأمين وليد طالب، انعكاسات الازمة المالية العالمية 2008 على سياسات صندوق النقد الدولي، مجلة الاقتصاد والمجتمع المجلد 4، العدد 6، 2010، ص: 242.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/2.4.2023.16

2. مساعدة الدول الهشة التي غالباً ما تكون غير قادرة على حشد الدعم الدولي الكافي في المراحل الأولى من جهودها الإصلاحية.
3. توفير البيانات، وهو ضعف في العديد من الدول منخفضة الدخل.
4. إدارة عائدات الموارد الطبيعية للدول المصدرة للمواد الخام، حيث تشكل هذه الإيرادات تحديات كبيرة في مجال الإدارة.
5. الحفاظ على القدرة في تحمل الديون وإدارة الدين العام والأصول حيث يمكن استدامته في العديد من الدول منخفضة الدخل بفضل المبادرات الدولية لتخفيف اعباء الديون.

ثانياً: إنشاء مراكز إقليمية جديدة للمساعدة الفنية: في إطار جهود الصندوق لتحسين جودة المساعدة الفنية التي يقدمها، أنشأ الصندوق مراكز اقليمية تهدف إلى الجمع بين المشورة الاستراتيجية من المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن وبين المساعدة في بناء القدرات للدول الأعضاء، كما هو الحال مع المراكز الإقليمية القديمة، إذ تعمل المراكز الجديدة بالتعاون مع المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي لتصميم وتقديم برنامج مترابط للمساعدة الفنية والتدريب للدول الأعضاء على أساس إقليمي الهدف منها دعم جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي التي تتبادلها الدول.

فيما يتعلق بأنشطة تنمية القدرات، يركز الصندوق على بناء سياسات ومؤسسات فعالة وتعزيز القدرات البشرية ذات الصلة، ويشمل ذلك مساعدة الدول على زيادة إيراداتها العامة، وتحديث أنظمتها المصرفية، وإنشاء أطر قانونية قوية، وتحسين الإبلاغ عن إحصاءات الاقتصاد الكلي والإحصاءات المالية، وتحسين التحليل الاقتصادي والتنبؤ، إذ يعمل الصندوق مع المؤسسات الحكومية، مثل وزارات المالية والبنوك المركزية، من خلال المشورة العملية وورش العمل التعليمية والتدريب الذي يركز على السياسات، ويقدم الصندوق دعمه في هذا المجال بعدة طرق، بما في ذلك بعثات قصيرة لموظفي الصندوق من مقره، ومهام استشارية مقيمة طويلة الأجل داخل الدولة، ومراكز تنمية القدرات الإقليمية، والصناديق العالمية[39].

تعتمد جهود تنمية القدرات في الصندوق على الطلب الذي يأتي من الدول الأعضاء، وعلى مدار السنوات الخمسين الماضية، قدم الصندوق الدعم في مجال تنمية القدرات لكل الدول الأعضاء البالغ عددهم (189) عضواً، بما يتماشى مع أولوياتها، ففي السنة المالية لعام (2019) تلقت الدول النامية منخفضة الدخل حوالي نصف مجموع المشورة الفنية التي قدمها الصندوق، إذ حصلت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل على ما يزيد عن نصف التدريب الذي يقدمه الصندوق بشأن السياسات.

من ناحية أخرى، يمكن للأنشطة الإشرافية والإقراضية للصندوق أن تساعد في تحديد المجالات التي يمكن أن يكون لتنمية القدرات تأثير أكبر في كل دولة، حيث يبذل الصندوق حالياً جهوداً نشطة لتطوير القدرات وتعزيز النمو الشامل والشمول المالي، وتقليل التعرض للمخاطر الخارجية.[40]

تتركز جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات على مجالات الاختصاص الرئيسة الآتية: [41]

1. **سياسة المالية العامة:** إسداء المشورة للحكومات بشأن كيفية تعبئة الإيرادات بكفاءة وإدارة النفقات، بما في ذلك السياسات الضريبية والجمركية وإعداد الميزانية والإدارة المالية والديون المحلية والخارجية وشبكات الأمان الاجتماعي، مما يسمح للحكومات بتقديم خدمات أفضل مثل المدارس والطرق والمستشفيات.
2. **السياسات النقدية وسياسات القطاع المالي:** من خلال العمل مع البنوك المركزية لتحديث أنظمتها المالية مثل سياسة سعر الصرف والتضخم والديون والرقابة المصرفية عليها، والذي يحسن الاستقرار المالي للدولة المعنية، مما يعزز النمو المحلي والتجارة الدولية.
3. **الأطر القانونية:** مساعدة الدول على مواءمة أطرها القانونية والحوكمة مع المعايير الدولية حتى تتمكن من وضع إصلاحات سليمة للمالية العامة والقطاع المالي، ومكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
4. **الإحصائيات:** مساعدة الدول على إعداد وإدارة وتقديم تقارير عن إحصاءات الاقتصاد الكلي والإحصاءات المالية، مما يعزز الفهم الدقيق لاقتصادها ويساعد في صياغة سياسات تستند إلى معلومات أفضل.

---

[39] سلكة اسماء، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 2014، العدد: 5، 2014، ص: 165.

[40] التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، عالمنا المترابط ،2019، ص: 55 – 56.

[41] التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، المصدر السابق ،2019، ص:57.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/2.4.2023.16

اضطر الصندوق كغيره من المنظمات الدولية الى المسارعة بالتكيف مع أساليب العمل الجديدة نتيجة تفشي الجائحة فقد تحولت كل الاجتماعات وبعثات الرقابة ومراجعات البرامج إلى صيغة إلكترونية عبر شبكة الانترنت ، حيث تم تقديم الدعم العاجل في هيئة مشورة بشأن السياسات وتنمية القدرات لأكثر من (160) دولة في صيغة إلكترونية خلال عام (2021) ، إذ كان الجانب الأكبر من هذه المشاركات الالكترونية عبر الانترنت مع دول منخفضة الدخل ، حيث تم افتتاح مركز إقليمي جديد في عام (2021) لتنمية القدرات وكذلك التوسع في مناهج دورات التعلم عن بعد والندوات عبر الانترنت ،إذ شارك خلالها الآلاف من الاعضاء الكترونياً من مختلف دول العالم ، إذ أن نجاح الاجتماعات هو دلالة على قدرة التكيف الكبير الذي اظهره مجتمع صندوق النقد الدولي.[42]

ثالثاً: تطور المساعدات المالية التي يقدمها الصندوق في مواجهة الأزمات.

يساعد الصندوق الدول المتضررة من الأزمات من خلال توفير الدعم المالي الذي يفسح لها المجال حتى تنفذ السياسات التصحيحية التي تعيد الاستقرار والنمو للاقتصاد. كما يوفر التمويل الوقائي الذي يساعد على منع الأزمات وتأمين الدول منها، إذ يتم تعديل أدوات الإقراض باستمرار لتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء. [43]

1) دور الصندوق خلال الأزمة المالية العالمية 2008

هناك العديد من الإصلاحات التي قام بها الصندوق اتجاه الأزمة المالية العالمية والتي سميت بأزمة الرهن العقاري ولعل أبرزها الاتي[44]:

1– أجرى الصندوق زيادة كبيرة في طاقة الإقراض المتاحة لدى الدول الأعضاء التي تضررت من الأزمة المالية، للمساعدة على تقوية الاقتصاد العالمي ودعم الاستقرار المالي، عن طريق الحصول على تعهدات بزيادة اشتراكات حصص العضوية التي تسددها الدول الأعضاء، **و**أجرى الصندوق إصلاحاً شاملاً في إطار الإقراض العام ليكون أكثر ملائمة لاحتياطات الدول الأعضاء، اذ جعله أكثر تركيزاً على الاحتراز من الأزمات وقام بتبسيط الشروط المصاحبة للقروض، وقد تعهد الصندوق منذ بداية الأزمة بتقديم قروض للدول الأعضاء بقيمة تزيد على (300) مليار دولار.

3 - تمكن الصندوق بإصلاح غير مسبوق في سياساته تجاه الدول منخفضة الدخل ورفع مستوى الإقراض الميسر إلى أربعة أضعاف ما كان عليه قبل الازمة.

4 - تعزيز تحليلات الصندوق ومشورته بشأن السياسة الاقتصادية، إذ زاد طلب الدول الأعضاء على ما يقدمه الصندوق من أعمال المتابعة والتنبؤ والمشورة بشأن السياسة الاقتصادية والتي ترتكز على منظور عالمي ويسترشد بذلك على الخبرة المكتسبة من الأزمات السابقة.

رابعاً: تحولات الصندوق خلال ازمة جائحة (كوفيد -19)

منذ بداية جائحة (كوفيد -19) كانت استجابة الصندوق غير مسبوقة من حيث السرعة والحجم، إذ استخدم قدرته الإقراضية التي تقارب تريليون دولار، تضمنت تقديم المساعدة المالية للدول التي لديها احتياجات ملحة أو محتملة لتمويل ميزان المدفوعات من أجل مساعدتها على حماية حياة الناس وسبل عيشهم، ولاسيما الفئات الأكثر ضرراً، كما وافق المجلس التنفيذي على تسهيل العمليات الداخلية موقتاً في وقت مبكر من الأزمة للسماح للصندوق بالاستجابة بوتيرة أسرع للطلبات الواردة من الدول الأعضاء للحصول على المساعدة الطارئة.

بالإضافة لما سبق، قدم الصندوق عدداً من المنح لتخفيف أعباء خدمة الديون على البلدان الأعضاء الأشد فقراً والأكثر ضرراً من جائحة (كوفيد -19)، خلال عامي (2020، 2021).

اما أهم الإصلاحات التي قام بها الصندوق خلال جائحة (كوفيد -19) فهي كالاتي[45]:

1- التمويل الطارئ بموجب أداة التمويل والتسهيل الائتماني السريع يستجيب الصندوق لعدد غير مسبوق من طلبات التمويل الطارئ من (102) دولة، فقد قام بمضاعفة حدود الاستفادة من تسهيلاته التي تتيح التمويل الطارئ أي التمويل السريعRFI والتسهيل الائتماني السريع RCF مما يسمح بتلبية الطلب المتوقع على

---

[42] التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، بناء افضل للمستقبل، 2021، ص: 14.

[43] بلعزوز بن علي، عبو هودة، **الأزمة المالية العالمية ومظاهرها وسبل معالجتها**، الملتقي الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر،2009، ص: 132.

[44] برباص الطاهر، **أثر تدخ ل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد د راسة حالة الجزائر**، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009، ص:70 – 71.

[45]التقرير السنوي لصندوق لنقد الدولي، بناء افضل للمستقبل، 2021، ص: 29–30.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/2.4.2023.16

التمويل بحوالي (100) مليار دولار، و يتيح هذان التسهيلين للصندوق تقديم المساعدات الطارئة للدول الأعضاء دون الحاجة الى وجود برنامج كامل مع الدولة العضو.

2- تعزيز السيولة: وافق الصندوق على إنشاء خط جديد للسيولة قصيرة الأجل (SLL) (Short-term Liquidity Line) لتقوية الأمان المالي العالمي، ويشكل هذا التسهيل دعماً مسانداً وقابلاً للتجديد للدول الأعضاء التي تتميز بسياسات وأساسيات اقتصادية قوية للغاية وتحتاج إلى دعم متوسط لميزان المدفوعات على المدى القصير.

3- منح تخفيف أعباء الديون: قام المجلس التنفيذي للصندوق خلال عامي (2020و2021) بالموافقة على تخفيف عاجل لأعباء خدمة ديون (25) دولة من خلال " صندوق الائتماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (CCRT)" بعد ان زادت موارده وذلك في إطار استجابة الصندوق للمساعدة في التصدي لتأثير جائحة (كوفيد -19)، إذ يتيح منحاً لأفقر دول الأعضاء في الصندوق وأكثرها عرضة للتأثر بالجائحة لتغطية التزامات ديونها تجاه الصندوق.

4- دعوات تخفيف أعباء الديون الثنائية: ان العبء الثقيل الذي تضعه هذه الأزمة على كاهل الدول منخفضة الدخل، وإذ وجهت دعوة للدائنين الثنائيين لتعليق مدفوعات خدمة الدين المستحقة على أفقر الدول، وتعد بمثابة مبادرة قوية وسريعة الأثر لحماية أرواح وأرزاق الملايين ممن هم أكثر عرضة للتأثر بالأزمة، إذ استجابت مجموعة العشرين لهذه الدعوة بتعليق مدفوعات إعادة سداد الديون الثنائية المستحقة على أفقر الدول. ويوضح الجدول (1) أبرز المساعدات المالية التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء بموجب برامجه وللمدة (2020- 2022) وكالاتي:

جدول (1) المساعدات المالية المقدمة من صندوق النقد الدولي للدول الاعضاء بموجب البرامج للمدة (2020-2022) (مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

السنة	RCF	RFI	SBA	PLL	EFF	FCL	SCF	ECF
2020	5953	15499	9090	-	14401	7920	129	5319
2021	2925	3267	245	1884	1854	30	54	366
2022	452	1317	402	-	1701	7191	151	5011

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير صندوق النقد الدولي لسنوات مختلفة.

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، عام لا مثيل له لعام ،2020، ص: 34

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، بناء أفضل للمستقبل لعام ،2021، ص: 30

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، أزمة فوق أزمة لعام ،2022، ص: 35

شكل (1) المساعدات المالية المقدمة من صندوق النقد الدولي للمدة (2020- 2022)

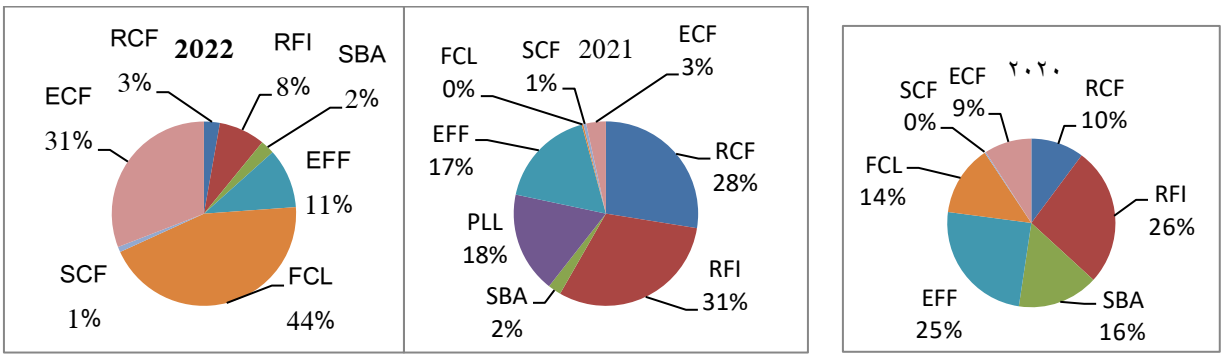

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (1)

ECF: التسهيل الائتماني الممدد **RCF: التسهيل الائتماني السريع**

EFF: تسهيل الصندوق الممدد **RFI: اداة التمويل السريع**

FCL: خط الائتمان المرن **SBA: اتفاق الاستعداد الائتماني**

PLL: خط الوقاية والسيولة **SCF: تسهيل الاستعداد الائتماني**

تبين من الشكل (1) اعلاه ان المساعدات المالية التي قدمها صندوق النقد الدولي للدول الاعضاء عام (2020) ، كانت الحصة الاكبر من نصيب أداة التمويل السريع(RFI) وبنسبة (26%) ، يليها تسهيل الصندوق الممدد (EFF) وبنسبة (25%)، وهكذا بقية الأدوات وان اختلاف عدد الدول التي حصلت على

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/2.4.2023.16

حقوق السحب الخاصة وقروض صندوق النقد الدولي كمساعدات مالية لحل المشاكل الاقتصادية التي اصابت تلك الدول بسبب الأزمات وتداعياتها والتي تولدت نتيجة جائحة (كوفيد-19) ولانخفاض أسعار النفط الذي أصاب عدد كبير من دول العالم في عام (2020)، إذ أدى الى عجز في ميزان المدفوعات والموازين العامة واختلالات وانهيارات اقتصادية أدت الى تدخل الصندوق لمساعدة تلك الدول لتجاوز الأزمة، كما يلاحظ ان المساعدات المالية التي قدمها صندوق النقد الدولي للدول الاعضاء في لعام (2021 – 2022)، فكانت الحصة الاكبر من نصيب اداة التمويل السريع وخط الائتمان المرن وبنسبة (31% - 44%) على التوالي للعام (2021)، ومن ثم تلاه تسهيل الائتماني السريع والتسهيل الائتماني الممدد وبنسبة (28% - 31%)على التوالي للعام (2022)، وهكذا بقية الأدوات وأن انخفاض عدد الدول التي حصلت على المساعدات المالية، إلى الاختلاف الى تجاوز معظم الدول العجز الذي أصاب اقتصادها والاستفادة من المساعدات السابقة في تخطي الأزمات التي حصلت، أما الدول التي حصلت على المساعدات خلال العامين فمن المتوقع أنها لم تتجاوز الأزمة وبقي العجز في ميزان مدفوعاتها وموازنتها العامة مما دعا الصندوق الى تقديم مساعدات أخرى لتلك الدول.

الاستنتاجات

1. لصندوق النقد الدولي دور في معالجة العديد من الأزمات المالية التي واجهت اقتصاديات الدول الأعضاء الأمر الذي مكنه أيضاً من العمل على تصحيح سياساته والثغرات الموجود في أنظمته وتمكن من تكييف أدواته المستعملة بما يناسب كل من الأزمات المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال العقدين الأخيرين.
2. قطع صندوق النقد الدولي شوطاً كبيراً في مسار نشاطه متجاوزاً الكثير من العقبات التي واجهته، محاولاً بذلك التكيف مع الأوضاع الجارية بإجراء مجموعة من الإصلاحات كل بأوانها، حيث نجح في مهامه تارة وأخفق في أخرى.
3. حقق الصندوق من خلال عمله وسياسته الكثير من الآثار الايجابية في مساعدة الدول الأعضاء في معالجة المشكلات التي تعترضها والخاصة باختلال موازين مدفوعاتها وبشكل خاصة منها الإختلالات في موازين مدفوعات الدول المتقدمة ذات الطبيعة المؤقتة قصيرة الأجل.
4. تمكن الصندوق خلال الازمة المالي العالمية بإصلاح غير مسبوق في سياساته تجاه الدول منخفضة الدخل ورفع مستوى الإقراض الميسر إلى أربعة أضعاف ما كان عليه في السابق.
5. كانت استجابة الصندوق غير مسبوقة من حيث السرعة والحجم اثناء جائحة كوفيد -19، إذ استخدم قدرته الإقراضية التي تقارب تريليون دولار، تضمنت تقديم المساعدة المالية للدول التي لديها احتياجات ملحة أو محتملة لتمويل ميزان المدفوعات.

التوصيات

1. التشديد على اتخاذ إجراءات السلامة، من شأنها أن تؤدي إلى الحد من الآثار الاقتصادية والتخفيف من حدتها
2. دراسة وتتبع وتقييم الاصلاحات التي شهدتها سياسات صندوق النقد الدولي في العقدين الماضيين وتحليل ابعادها على مجمل أدوات الصندوق المستخدمة وانعكاس تلك الإصلاحات على واقع الدول المستفيدة منها.
3. تشجيع التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول للتصدي للازمات المالية وإدارتها والعمل على إنشاء صناديق نقد إقليمية لمساعدة الدول في حال وقوع أزمات

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/2.4.2023.16

Arabic References:

إبراهيم مرعي، العتيقي، سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم، الطبعة الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2006.

أسامة محمد، إبراهيم، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، بحث دبلوم الدراسات الضريبة، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر ، 2015،

برباص ،الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد دراسة حالة الجزائر، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009.

بلعزوز بن علي، عبو هودة، الأزمة المالية العالمية ومظاهرها وسبل معالجتها، الملتقي الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر ،2009،

تفاحة، بودادي و خديجة، بوداب، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الازمات المالية – دراسة حالة الازمة المالية العالمية 2008 وأزمة الديون السيادية الاوربية، رسالة ماجستير في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى(جيجيل) ، الجزائر، 2015.

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، بناء افضل للمستقبل، 2021.

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، عالمنا المترابط ،2019.

حسين، خليل، سياسات التصحيح الهيكلي، كتاب السياسات العامة ، الطبعة بلا ، الجزء الأول ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، لبنان،2006.

حمد الأمين وليد طالب، انعكاسات الازمة المالية العالمية 2008 على سياسات صندوق النقد الدولي، مجلة الاقتصاد والمجتمع المجلد 4، العدد 6، 2010.

حمد، إسماعيل، د. هبة، عبد المنعم، دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي في الدول العربية (2016,2000)، صندوق النقد العربي ، الامارات العربية المتحدة , 2018.

حنان عبد الخضر، هاشم ، المؤسسات الاقتصادية الدولية ودورها في النظام الاقتصادي المعاصر، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، مجلد 6، العدد 1، 2004.

دغنوش، منى، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمة المالية والاقتصادية العالمية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية واقتصاد دولي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،2013.

رمزي، زكي، الاحتياطات الدولية والازمة الاقتصادية في الدول النامية، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، مصر,1995.

رمضاني، محمد، اثر السياسات الاشرافية لصندزوق النقد الدولي على تكييف السياسات النقدية للدول النامية، أطروحة دكتوره في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2012.

سالم توفيق ، النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي ، الطبعة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد، 2002.

سام ، حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003. سلكة اسماء، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 2014، العدد: 5، 2014.

صلاح، زين الدين، الاقتصاد الدولي ، مكتبة دار الشعب ، طنطا ، جمهورية مصر العربية ،1977.

صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لسنه 2014.

صندوق النقد الدولي، بناء مستقبل مشترك، التقرير السنوي 2018، ص: 46، تاريخ الاطلاع2022/2/11

طارق سامي حنا، خوري، دور صندوق النقد الدولي في التأثير على القرارات السياسية والاقتصادية للدولة (1989-2017)، الاردن حالة الدراسة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الاردن، 2018.

عبد الرزاق غازي، النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية ، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،2006.

عبد المطلب، عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، مصر، 2003.

عز الدين، بولحبل، المؤسسات المالية واشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2010.

عطوان، مروان، أزمات الذهب في العلاقات الدولية النقدية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،1996

فليح حسن، خلف، التمويل الدولي، الطبعة 1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

قريدة ، معمر، أهمية إصلاح صندوق النقد الدولي في تفعيل أداء النظام المالي العالمي ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر ،2017.

كريمة محمد، الزكي ، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي ، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2004.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/2.4.2023.16

محمد عبد الله، شاهين، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة، 2017، ص:26،27.

هبال، نجاة، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمات المالية، دراسة حالة اليونان، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، المالية الدولية، جامع وهران، الجزائر، 2016.

وسام نعمت إبراهيم ، السعدي، صندوق النقد الدولي ودوره في تحقيق متطلبات النظام الدولي الجديد دراسة قانونية دولية في ظل احكام القاون الدولي المالي، ط1، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، العراق ، جامعة الموصل ،2020.

English and Arabic References:

Abdel Muttalib, Abdel Hamid, Economic Policies at the Level of the National Economy, A Holistic Analysis, Arab Nile Publishing Group, Cairo, Egypt, 2003.

Abdul Razzaq Ghazi, Al-Naqqash, International Finance and International Banking Operations, 3rd edition, Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2006.

Abert ondo Ossa, 1999, Economie monetaire internationale, edition ESTEM, Paris.

Apple, Boudadi and Khadija, Boudab, the new role of the International Monetary Fund in light of financial crises - a case study of the 2008 global financial crisis and the European sovereign debt crisis, a master's thesis at the Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Mohammed Siddiq Ben Yahya (Gegel), Algeria, 2015.

Atwan, Marwan, Gold Crises in International Monetary Relations, Dar Al-Huda, Ain Melilla, Algeria, 1996.

Barbas, Al-Taher, The impact of the intervention of international monetary and financial institutions in the economy, a case study of Algeria, Master's thesis in economic and management sciences, Mohamed Kheidar University, Biskra, Algeria, 2009.

Belazouz Ben Ali, Abbou Houda, the global financial crisis, its manifestations, and ways to address it, International Forum on: The Crisis of the International Financial and Banking System and the Alternative to Islamic Banks, Prince Abdelkader University, Constantine, Algeria, 2009,

Daghnoush, Mona, the role of the International Monetary Fund in addressing the global financial and economic crisis, Master's thesis in economic sciences, specializing in finance and international economics, Faculty of Economics and Management Sciences, Mohamed Kheidar University, Biskra, Algeria, 2013.

Ezz El-Din, Boulhabal, Financial Institutions and the Problem of Financing Economic Development in Arab Countries, Master's Thesis in Economic Sciences, University of Jijel, Algeria, 2010.

Falih Hassan, Khalaf, International Finance, 1st edition, Al-Warraq Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2004.

Garida, Muammar, the importance of reforming the International Monetary Fund in activating the performance of the global financial system, Master's thesis in Economic Sciences, Kasdi Merbah University - Ouargla, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Algeria, 2017.

Hamad Al-Amin Walid Talib, Repercussions of the 2008 global financial crisis on the policies of the International Monetary Fund, Journal of Economy and Society, Volume 4, Issue 6, 2010.

Hamad, Ismail, Dr. Heba, Abdel Moneim, the role of economic reforms in supporting economic growth in Arab countries (2000, 2016), Arab Monetary Fund, United Arab Emirates, 2018.

Hanan Abdul Khader, Hashem, international economic institutions and their role in the contemporary economic system, Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences, Al-Qadisiyah University, Volume 6, Issue 1, 2004.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/2.4.2023.16

Hebal, Najat, the role of the International Monetary Fund in addressing financial crises, a case study of Greece, Master's thesis in Economic Sciences, International Finance, Oran Mosque, Algeria, 2016.

https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2018/eng/assets/pdf/imfannualreport2018ar.pdf

Hussein, Khalil, Structural Adjustment Policies, Public Policies Book, No. 1st Edition, Part One, Dar Al-Manhal Al-Lubani, Beirut, Lebanon, 2006.

Ibrahim Marai, Al-Ateeqi, International Monetary Institutions Policies and Education, first edition, Dar Al-Wafa, Alexandria, Egypt, 2006.

IMF Annual Report, Our Interconnected World, 2019.

International Monetary Fund Annual Report, Building a Better Future, 2021.

International Monetary Fund, Annual Report 2014.

International Monetary Fund, building a Shared Future, Annual Report 2018, p. 46, accessed February 11, 2022, available on the website.

International Monetary Fund,"IMF Standing Borrowing Arrangements", Factsheets, October 00, 2017, http:// www.imf.org/ en/ About/ Factsheets/ Sheets/2016/08/05/17/55/ IMFStanding Borrowing Arrangements.

Karima Muhammad, Al-Zaki, The Effects of the International Monetary Fund's Policy on the Distribution of National Income, 1st edition, Mansha'at Al-Ma'arif, Alexandria, Egypt, 2004.

Muhammad Abdullah, Shaheen, International Monetary Fund policies and their impact on developing countries, University Book House, United Arab Emirates, 2017, pp. 26, 27.

Osama Muhammad, Ibrahim, The International Monetary Fund as a Source of Financing, Tax Studies Diploma Research, Faculty of Law, Alexandria University, Egypt, 2015,

Ramadani, Mohamed, The impact of the supervisory policies of the International Monetary Fund on adapting the monetary policies of developing countries, doctoral thesis in economic sciences, Abu Bakr Belkaid University, Tlemcen, Algeria, 2012.

Ramzi, Zaki, International Reserves and the Economic Crisis in Developing Countries, first edition, Dar Al-Mustaqbal Al-Arabi, Cairo, Egypt, 1995.

Salah, Zain al-Din, International Economics, Dar al-Shaab Library, Tanta, Arab Republic of Egypt, 1977.

Salem Tawfiq, Al-Najafi, Economic Stabilization and Structural Adjustment Policies and their Impact on Arab Economic Integration, first edition, House of Wisdom, Baghdad, 2002.

Salika Asmaa, the role of the International Monetary Fund in addressing financial crises and achieving financial stability, Al-Ijtihad Journal for Legal and Economic Studies, Volume 2014, Issue: 5, 2014.

Sam, Hajjar, International Economic Relations, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Lebanon, 2003.

Tariq Sami Hanna, Khoury, The Role of the International Monetary Fund in Influencing the State's Political and Economic Decisions (1989-2017), Jordan Case Study, Master's Thesis in Political Science, College of Arts and Sciences, Middle East University, Amman, Jordan, 2018.

Wissam Nemat Ibrahim, Al-Saadi, The International Monetary Fund and its role in achieving the requirements of the new international order, an international legal study under the provisions of international financial law, 1st edition, Arab Center for Scientific Studies and Research for Publishing and Distribution, Iraq, University of Mosul, 2020.

World Bank Development Report,2004